

ان تزوجها هذه الالة واذا باسرها كان زانيا
 وكان ابن مسعود يرمي الكناخ الزانية ويؤوب
 اذا تزوج الزانية الزانية فيها زانية ابدا وقال
 الحسن الزانية المحلود لا يملك زانية محلوذة والزانية
 المحلوذة لا يملكها الاثران محلوذ وقال سعيد
 ابن المسيب وجماعة منهم الشافعي رحمه
 الله تعالى ان حكم الالة منسوخ وكان
 كناخ الزانية حراما بهذه الالة فنسخها الله تعالى
 بقوله تعالى وانكحوا الايامي منكم وهو جمع
 ايم وهو من لا زوج لها فدخلت الزانية في
 ايامي المسلمين واجتمع من حوز كناخ الزانية
 بما روي عن جابر بن عبد الله النبي صلى
 الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان
 امرأتي لا تمتنع بك لاسي حال طمها قال فان
 اجها وهي جميلة قال لا تمتنع بها وفي
 رواية غيره امسكها اذا وقدا جازع ابن
 عباس وشبهه بمن سرق ثم يفرج ثم
 اشتره وعنه صلى الله عليه وسلم انه يسئل
 عن ذلك فقال اوله سفاح واخره كناخ
 وعن عمر انه ضرب رجلا وامرأة فزني

وحرص

وحرص ان يجع بينهما فاقبالا فاعلم ولما فر سبحة
 وتعالى عن كناخ من تصف بالزانية امرأة او رجل
 مني عن الرمي به فقال تعالى **والذين يرمون اي الزانية**
المحصنات جمع محصنة وهي هنا المسئلة المحصنة
 المكلفة العفيفة وهذا الحكم الثالث والذي يدل
 على ان المراد الرمي بالزنا امور احدها تقدم ذكر
 الزنا ثانياً انه تعالى ذكر المحصنات وهن العفاف
 فدل ذلك على ان المراد بالرمي رميها بصدف ذلك
 ثانياً انعقاد الاجماع على انه لا يجب الحد بالرمي بعين
 الزنا ويجب ان يكون المراد هو الرمي بالزنا وانها
 قوله تعالى **لم يأتوا** اي الى الحكم **باربعة شهداء**
 اي ذكورا ومعلوم ان هذا العدد من المشهود
 غير شرط الا للزنا وبشرط القاذف الذي يجب
 بسبب القذف والتكليف والاختيار والالتزام
 الاحكام والعلم بالتحريم وعدم اذن المتذوف
 وان يكون غير اصل والفاظ القذف تنقسم الى صريح
 وكناية وتعرض لمن التصريح قوله لرجل وامرأة
 زانية وزنت او يازني او يازنت ولو كسر التاء
 خطاب الرجل ونحوها خطاب المرأة او زنت